



Distr.: Limited
13 April 2011

Arabic
Original: English

مجلس إدارة
برنامج الأمم المتحدة
للمستوطنات البشرية

UN HABITAT

الدورة الثالثة والعشرون

نيروبي، ١١ - ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١١

مشروع محضر أعمال الدورة الثالثة والعشرين لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة
للمستوطنات البشرية (تابع)

أولاً - تنظيم عمل الدورة (بنود جدول الأعمال ١ - ٤) (تابع)

دال - وثائق التفويض

١ - [تستكمل فيما بعد]

حاء - عمل اللجنة الجامعة

٢ - [تستكمل فيما بعد]

طاء - عمل لجنة الصياغة واعتماد القرارات

٣ - [تستكمل فيما بعد]

ثانياً - الجزء الرفيع المستوى والحوار بشأن الموضوع الرئيسي الخاص للدورة الثالثة والعشرين لمجلس
الإدارة (بنود جدول الأعمال ٥ - ٧)

٤ - تناول مجلس الإدارة بنود جدول الأعمال ٥ - ٧ في جلسته العامة الأولى التي بدأ فيها المناقشة
العامة في إطار الجزء الرفيع المستوى حول تلك البنود. واستمرت المناقشة العامة في الجلسات العامة الثانية
والثالثة والرابعة، يومي الاثنين والثلاثاء الموافق ١١ و ١٢ نيسان/أبريل. ويرد موجز للمناقشة العامة
أعده رئيس مجلس الإدارة في المرفق [] لهذا المحضر.

٥ - [تستكمل فيما بعد]

ثالثاً - جدول الأعمال المؤقت والترتيبات الأخرى للدورة الرابعة والعشرين لمجلس الإدارة (البند ٨ من جدول الأعمال)

٦ - [تستكمل فيما بعد]

رابعاً - مسائل أخرى (البند ٩ من جدول الأعمال)

٧ - [تستكمل فيما بعد]

خامساً - اعتماد تقرير الدورة (البند ١٠ من جدول الأعمال)

٨ - [تستكمل فيما بعد]

سادساً - اختتام الدورة (البند ١١ من جدول الأعمال)

٩ - [تستكمل فيما بعد]

موجزات مقدمة من رئيس مجلس الإدارة عن المناقشة العامة بشأن بنود جدول الأعمال ٥ - ٧
والحوار بشأن الموضوع الخاص للدورة الثالثة والعشرين

أولاً - المناقشة التي أجراها الجزء الرفيع المستوى بشأن بنود جدول الأعمال ٥ - ٧

١ - تناول مجلس الإدارة بنود جدول الأعمال ٥ - ٧ في جلسته العامة الأولى يوم الاثنين الموافق ١١ نيسان/أبريل ٢٠١١، وقد أخذ ذلك شكل مناقشة عامة في إطار الجزء الرفيع المستوى بشأن هذه البنود من جدول الأعمال. واستمرت المناقشة العامة في الجلسات العامة الثانية والثالثة والرابعة للمجلس يومي الاثنين والثلاثاء الموافق ١١ و١٢ نيسان/أبريل ٢٠١١.

٢ - واتخذ الكثير من الممثلين كنقطة بداية ما قالوا إنه موضوع أساسي يقوم عليه أي حوار بشأن المستوطنات البشرية - ألا وهو حقوق الإنسان الأساسية في المسكن والمأوى الملائمين وفي ظروف المعيشة الكريمة. وطرح العديد من الممثلين آراءهم بشأن المكونات المحبذة لمدينة المستقبل، بما في ذلك ضمان الملكية، واستخدام موارد طاقة متجددة، والتعايش السلمي، وبناء منازل صالحة للسكنى وإيجاد البنى الأساسية الملائمة، بما في ذلك توفير المياه النقية ومرافق الصرف الصحي وسبل الحصول على الخدمات الحضرية. وشدد العديد من الممثلين على الدور الإيجابي الهام الذي تقوم به المراكز الحضرية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلدان والمناطق.

٣ - واعترف الكثيرون ممن تكلموا بالتحديات التي تواجه تلك الرؤية. فالبلدات والمدن واقعة تحت ضغوط متواصلة نتيجة التغييرات الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك الهجرة من الريف إلى الحضر، والزيادات في نسب الشباب (التخمة الشبابية)، والسكان المتقدمون في السن في البلدان المتقدمة، والإجهاد المتزايد للخدمات والبنية التحتية، والتمدد الحضري، وتوسع الأحياء الفقيرة، وارتفاع أسعار المواد الغذائية، والقلاقل والتزاعاجات الاجتماعية المتنامية. وتجلب العمليات الرامية إلى استحداث الحلول تحديات إضافية، بما في ذلك إضفاء الطابع اللامركزي على نظم الإدارة.

٤ - واسترعى العديد من الممثلين الانتباه، في ضوء الأحداث الأخيرة، إلى المخاطر المادية التي تواجه المدن وسكانها. ومن أمثلة ذلك التهديد المستمر الذي يفرضه تغير المناخ، والفيضانات المدمرة في باكستان، والزلازل والتسونامي اللذان أصابا اليابان والأضرار التي لحقت عقب ذلك بمرافق الطاقة النووية. وأعرب ممثلوا اليابان وباكستان عن امتنانهما لعروض المساعدة التي قدمت إلى بلديهما من كافة أنحاء العالم، وهو ما يعكس أهمية التضامن الدولي في معالجة تلك التحديات. وتحدث عدد من الممثلين عن الحاجة إلى تدعيم قدرة المدن على التواؤم وقدرتها على الاستجابة للتهديدات المتعددة المصاحبة لظروف الطقس القاسي التي تواجهها بشكل متزايد.

٥ - ووضع الكثير من الممثلين تلك التحديات في سياق سياسي أعرض. وأشار العديد منهم إلى وثوق الصلة المتواصل بين الكثير من سمات المستوطنات البشرية وإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية، خاصة الهدف ٧ المتعلق بكفالة الاستدامة البيئية وغايته المتعلقة بإنجاز تحسین ملموس في حياة ١٠٠ مليون نسمة على الأقل من سكان الأحياء الفقيرة قبل عام ٢٠٢٠. وأثنى أحد الممثلين، متحدثاً بالنيابة عن مجموعة من البلدان، على الإنجازات الملحوظة التي تحققت في هذا الصدد، مضيفاً بأن الكثير من البلديات

والحكومات المحلية أثبتت أنها أطراف فاعلة ذات أهمية في معالجة شتى الغايات المتصلة بالتنمية، رغم أن الجلسة العامة الرفيعة المستوى المعنية بالأهداف الإنمائية للألفية التي عقدت في نيويورك في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ بيّنت أن بعض المناطق قد تخلفت عن الركب في تحقيق العديد من الغايات.

٦ - وأشار عدد من الممثلين إلى الصلة الوثيقة بين التنمية الحضرية المستدامة والركائز الثلاث للتنمية المستدامة، وهي التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة. وقال أحد الممثلين إنه ينبغي مواصلة العمل على تلك الصلة بطريقة تتوخى الإنصاف، وتطبيق مبدأ المسؤولية المشتركة والمتباعدة، مع إيلاء الاعتبار الواجب للحاجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لفرادى البلدان. وقال بعض الممثلين إن تحسين التخطيط الحضري أن يساهم في الاقتصاد الأخضر، وذلك مثلاً من خلال تعزيز كفاءة استخدام الموارد؛ بيد أن آخرين حذروا من أن مفهوم الاقتصاد الأخضر لا يزال يحتاج إلى مزيد من التوضيح والتطوير، ولا سيما بالنسبة للإنصاف والحد من الفقر.

٧ - وبالنظر إلى هذا السياق، أشار العديد من الممثلين إلى حسن توقيت وملاءمة الموضوع الرئيسي للدورة الراهنة لمجلس الإدارة، وهو التنمية الحضرية المستدامة من خلال توسيع نطاق سبل الحصول العادل على الأرض والسكن والخدمات الأساسية والبنى الأساسية، ورحبوا بالفرصة المتاحة لدفع تلك القضايا إلى صدارة الاهتمامات. وقال أحد الممثلين إن الواقع الدينامي الذي يصعب التنبؤ بمجراه يتطلب اتباع نهج تكيفي ومرن في مواصلة السعي من أجل تحقيق جدول الأعمال الطموح هذا.

٨ - ثم جرت مناقشة عريضة النطاق بشأن الوسائل التي يمكن أن تنجز بها الأهداف التي استقطبها هذا الموضوع. وشدد العديد من الممثلين على الحاجة إلى التعاون والعمل بشكل متعدد القطاعات ومتعدد أصحاب المصلحة لمعالجة التحديات المعقدة التي تواجه البيئة الحضرية. وأشار أحدهم إلى أن الحوار الدولي تطور من رغبة في احتواء الحضرة إلى رغبة في الاستعداد لها. وأشار الممثلون إلى عدد من الإجراءات المطلوبة في مجالات محددة، لتحسين صلاحية المناطق الحضرية للمعيشة، ومنها شبكات النقل والمباني الكفؤة في استخدام الطاقة، وتحسين إدارة النفايات الصلبة، وتطوير مرافق الصرف الصحي الملائمة، وتوفير المياه النظيفة والبنى الأساسية.

٩ - وأكد عدد من الممثلين على الحاجة إلى كفالة الشمولية عند وضع حلول للمشاكل الحضرية، وإيلاء الاعتبار الواجب لحاجات المجموعات المهمشة في كثير من الأحيان، بما في ذلك النساء والشباب والمسنون والمعوقون والفقراء، وإعمال نظم مشاركة تتيح الاستماع إلى أصوات جميع أصحاب المصلحة.

١٠ - وكان من بين المواضيع التي تواصلت إثارها خلال المناقشة موضوع التحدي الهائل المتمثل في تمويل التنمية الحضرية المستدامة في إطار الهيكل السياسي العام لكل بلد. وناقش عدد من الممثلين الأدوار التكاملية التي يمكن أن يقوم بها القطاعين العام والخاص في توفير الإسكان، لا سيما من أجل المجموعات المنخفضة الدخل، ومدى المساعدة التي يمكن تقديمها من خلال توفير الدعم أو التسهيلات الائتمانية لتحقيق هذا الهدف. وحذر أحد الممثلين من أن بيئة السياسات الدولية التي تركز على الحلول التي توفرها الأسواق لتنمية الإسكان ولتوفير القروض لإقامة البنى الأساسية الحضرية تنطوي على خطر يتمثل في تقويض الاقتصاد الريفي وتعريض توفير المساكن الميسورة للخطر.

١١ - ووصف العديد من الممثلين البرامج التي تضطلع بها بلدانهم لتحسين البيئة الحضرية، وزيادة صلاحية البلديات والمدن للمعيشة، وتوفير الإسكان للسكان الحضريين المتنامين. وكان هناك تسليم واسع بالحاجة إلى اتباع نهج متكامل يوظف مهارات وموارد شبكة من الفعاليات الحكومية وغير الحكومية وتلك التي يملكها القطاع الخاص. ومن بين الأنشطة ذات الأولوية النهوض بالأحياء الفقيرة، وتوفير الإسكان للسكان الفقراء، وبناء المرافق العامة، وتوفير سبل الحصول على الخدمات الأساسية. وأشار العديد إلى أهمية وضع أطر سياسات وتشريعات وقواعد تنظيمية داعمة، لا سيما بالنسبة لحقوق وسندات ملكية الأرض، وأوجزوا الإجراءات التي اضطلعت بها بلدانهم في هذا الصدد. وتشتمل العديد من هياكل السياسات تلك على تطبيق اللامركزية وزيادة مشاركة السلطات المحلية. كذلك أبرز العديد من المتحدثين أهمية استحداث آليات تمويل مبتكرة تلائم الحاجات الاقتصادية والاجتماعية لكل بلد. ووصف عدد من الممثلين الآليات المالية التي وضعوها موضع التنفيذ للمساعدة في توفير السكن المعقول الكلفة، بما في ذلك إنشاء صناديق إسكان وطنية. وبالإضافة إلى ذلك، يشدد عدد من البلدان بصورة متزايدة على جمع البيانات والرصد والتحليل كوسائل يستنار بها في وضع سياسات الإسكان.

١٢ - وإضافة إلى ذلك، وصف عدة ممثلين مبادرات اتخذت على الصعيد الإقليمي ورحبوا بها، بما في ذلك مؤتمر الوزراء الأفارقة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية، والمؤتمر الوزاري لآسيا والمحيط الهادئ بشأن الإسكان والتنمية الحضرية، والاجتماع الإقليمي للوزراء والسلطات الرفيعة المستوى المعنيين بالإسكان وقطاع التنمية الحضرية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ودعا أحد الممثلين، متحدثاً باسم مجموعة من البلدان، موئل الأمم المتحدة إلى العمل بتعاون وثيق مع الهيئات الإقليمية ذات الصلة وتوفير الدعم اللازم لها. وأشار عدة ممثلين إلى أن المناطق تختلف اختلافاً كبيراً في خصائصها الحضرية - ففي آسيا والمحيط الهادئ، مثلاً، يترافق التوسع الحضري السريع بمستويات عالية من النمو الاقتصادي - وأن للنهج الإقليمية فائدتها في ابتكار حلول مشتركة للمشاكل التي تواجهها المناطق. وأشار أحد الممثلين إلى أهمية التعاون الدولي، ووصف أنشطة منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة في العمل على تحسين الإدارة كوسيلة لتحقيق الأهداف المشتركة في مجال التنمية الحضرية المستدامة. وأشار بعض الممثلين إلى الحاجة إلى مزيد من التعاون بين بلدان الجنوب، بما في ذلك في نشر أفضل الممارسات. ورأى عدد منهم بارقة أمل في توسيع مفهوم التعاون الثلاثي - الجديد نسبياً - الذي يؤدي فيه موئل الأمم المتحدة دوراً رئيسياً.

١٣ - وأولي اهتمام كبير خلال المناقشة لدور موئل الأمم المتحدة. وأشاد العديد من الممثلين بالبرنامج لما يبذله من جهود للتعامل مع التحديات التي تواجه المستوطنات الحضرية، وأعربوا عن التزامهم بمواصلة دعمه في مساعيه. وقال أحد الممثلين إن الدراسات أظهرت أن الكثير من العمل الذي يضطلع به موئل الأمم المتحدة على مستوى البرامج كان مجدياً وبتكرراً وفعالاً من حيث التكلفة وذا نوعية ممتازة، على الرغم من محدودية الموارد. وأثنى آخر على موئل الأمم المتحدة لبنائه شراكات جديدة مع القطاع الخاص.

١٤ - وأعرب ممثلون عدة عن تقديرهم لأنشطة موئل الأمم المتحدة الداعمة في بلدانهم ومناطقهم، ودعا بعضهم البرنامج إلى تعزيز مكاتبه الإقليمية وزيادة حضوره على المستوى القطري من أجل دعم تنفيذ المشاريع. وركز أحد الممثلين، متحدثاً باسم مجموعة بلدان، تركيزاً خاصاً على أهمية العمل الذي

يضطلع به موئل الأمم المتحدة في البلدان النامية، قائلاً إن للمنظمة دوراً رئيسياً ينبغي أن تؤديه في تعزيز بناء القدرات وتسهيل تبادل الخبرات وتشجيع نقل التكنولوجيا. وقال ممثل جمهورية كوريا الجنوبية إن بلده سيدعم موئل الأمم المتحدة بإتاحة المركز الدولي للتدريب في مجال التنمية الحضرية لكي يستخدم في تنمية القدرات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

١٥ - ورحب العديد من الممثلين بوصول السيد خوان كلوس بصفته المدير التنفيذي الجديد لموئل الأمم المتحدة، وأعرب عن دعم واسع النطاق للاتجاه الذي يوجه فيه المنظمة. وتحدث كثيرون عن عملية التغيير والتكليف الجارية داخل موئل الأمم المتحدة، وخصوصاً فيما يتعلق بدراسة هياكل إدارة موئل الأمم المتحدة بغية تحسين الشفافية والمساءلة والكفاءة والفعالية في الموئل، على النحو الذي دعا إليه مجلس الإدارة في قراره ٥/٢٢. وكان هناك اعتراف عام بالحاجة إلى الإصلاح الداخلي، ودعم لعملية استعراض الإدارة التي وصلت إلى ختام مرحلتها الثالثة، وتقدير للجهود التي يبذلها فريق تنفيذ استعراض الإدارة. ودعا عدة ممثلين المدير التنفيذي إلى زيادة الزخم الحالي لتنفيذ الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل وبرنامج العمل المتصل بها. وأشار بعض الممثلين كذلك إلى الفرص الجديدة الناشئة المتاحة لموئل الأمم المتحدة مع اقتراب الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٨ - ٢٠١٣ من نهايتها. وقال أحد الممثلين إن الإطار القائم على النتائج أداة هامة لتوجيه موئل الأمم المتحدة.

١٦ - وسلط الضوء خلال المناقشة على التحدي المتواصل المتمثل في تمويل موئل الأمم المتحدة وأنشطته. ودعا عدة ممثلين البلدان الشريكة في التنمية إلى ضمان التمويل الكافي لموئل الأمم المتحدة من خلال ما تقدمه من تبرعات. ورحب أحد الممثلين، متحدثاً باسم مجموعة من البلدان، بجميع الجهود المبذولة لزيادة إمكانية التنبؤ بالتمويل وزيادة التحوّل إلى المساهمات غير المخصصة بغية دعم الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل. وشجع ممثل كينيا المدير التنفيذي ولجنة الممثلين الدائمين على مواصلة استكشاف سبل التصدي للتحدي الدائم المتمثل في عدم التوازن بين المساهمات المخصصة وغير المخصصة الغرض التي تتلقاها مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية؛ وقال إن حكومة كينيا ستزيد مساهمتها السنوية للمؤسسة من ٦٠ ٠٠٠ دولار إلى ٧٠ ٠٠٠ دولار، اعتباراً من عام ٢٠١٢، للمساعدة في هذا الصدد. وقال ممثل زيمبابوي إن حكومة زيمبابوي تعهدت للمؤسسة في عام ٢٠١١ بمبلغ ١٠ ٠٠٠ دولار تقديراً لعلاقات التعاون المتبادل التي تجمعها بموئل الأمم المتحدة.

١٧ - وقال أحد الممثلين إن موئل الأمم المتحدة ينبغي، في مواجهة التحديات المالية، أن يعيد تركيز اهتمامه على ولايته الفريدة بوضع أولويات واضحة والتركيز على أعماله المعيارية، التي يتمتع فيها بمزية نسبية ويمكن أن يثبت فيها قدرته على القيادة. ولتحقيق ذلك، يلزم أن تصبح المنظمة أكثر فطنة وشفافية ومساءلة، وأن تزيد من التركيز على إثبات فعاليتها للجهات المانحة الحالية والمستقبلية. ودعا ممثل آخر موئل الأمم المتحدة إلى الحفاظ على توازن متناغم بين العمل المعياري في المقر وتنفيذ المشاريع في الميدان. وقال ممثل آخر إن عملية الإصلاح ينبغي أن تستمر على قدم وساق، على الرغم من القيود المالية، مع تسليط الضوء على وضع المبادئ التوجيهية الاستراتيجية باعتباره نشاطاً ذي أولوية في إطار الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل. ولفت الانتباه إلى المبادئ التوجيهية بشأن اللامركزية وتعزيز السلطات المحلية (٢٠٠٧) وبشأن الحصول على الخدمات الأساسية للجميع (٢٠٠٩). وينبغي لبرنامج

الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والدول الأعضاء أن يكتفوا جهودهم لإدماج المبادئ التوجيهية في برامجهم بوصفها استراتيجيتين شاملتين، وذلك لدعم حصول الجميع على الخدمات الأساسية.

١٨ - وجرت مناقشة لنتائج الاجتماعات الأخيرة ذات الصلة بموئل الأمم المتحدة وجدول أعماله. وأعرب عدة ممثلين عن ارتياحهم لنتائج الدورة الخامسة للمنتدى الحضري العالمي الذي عقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، من ٢٢ إلى ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٠. وقال أحد الممثلين إن المنتدى ضروري للعمل على تنفيذ جدول أعمال موئل الأمم المتحدة، وحث الموئل على تعزيز التنسيق مع المنتدى. وقال ممثل آخر إن المداولات التي جرت في الدورة الخامسة بينت أن العدالة في الحصول على المأوى تتطلب اتباع نهج جديدة في التخطيط الحضري. وفي هذا الصدد، تحتاج الاستراتيجية العالمية لتوفير المأوى حتى عام ٢٠٠٠، التي اعتمدها الجمعية العامة في عام ١٩٨٨، حاجة ماسة إلى مراجعة وإعادة صياغة لجعلها منسجمة مع الأولويات والحقائق الراهنة.

١٩ - ونوقشت أيضاً الفعاليات المقبلة والدور الذي يمكن أن يضطلع به موئل الأمم المتحدة في المساهمة في جداول أعمال تلك الفعاليات. وقيل إن من أهم تلك الفعاليات مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي سيعقد في ريو دي جانيرو من ٤ إلى ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٢. وحث عدة ممثلين، من بينهم ممثل تحث نيابة عن مجموعة من البلدان، موئل الأمم المتحدة وشركاءه على المشاركة النشطة في المؤتمر، بالنظر إلى أن التنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق من دون التنمية الحضرية المستدامة. وقال ممثل آخر إن النقاش في المؤتمر حول الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة يمكن، بدوره، أن يفيد في عملية مراجعة هيكل الإدارة في موئل الأمم المتحدة. وأعرب أحد الممثلين عن الأمل في أن يكون الموئل الأمم المتحدة حضور قوي في الدورة الرابعة المرتقبة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نمواً، الذي سيعقد في اسطنبول، تركيا، من ٩ إلى ١٣ أيار/مايو ٢٠١١.

٢٠ - ورحب عدة ممثلين بالخطط لعقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث بشأن الإسكان والتنمية الحضرية المستدامة في عام ٢٠١٦، ودعوا إلى إجراء مناقشة بناءة للاستفادة منها في وضع جدول أعمال ذلك المؤتمر.

ثانياً - حوار حول الموضوع الخاص

٢١ - [تستكمل فيما بعد]